وزيران يناقشان إنشاء ضاحية سكنية في اللاذقية

فادي بك الشريف

عقد أمس اجتماع تنسيقي بين المعنيين في وزارتي السياحة والأشغال العامة والإسكان حول إقامة ضاحية سكنية لتلبية احتياجات البرنامج الحكومي للإسكان باللاذقية وإمكانية تأمين الأرض من أملاك وزارة السياحة.

وأكد وزيرا السياحة محمد رامي رضوان مرتيني والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف خلال الاجتماع، التنسيق المشترك بين الوزارتين والسير بالخطوات القانونية اللازمة بالسرعة الممكنة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين معاون وزير السياحة غياث الفراح أن هذا يأتي ضمن إطار التشارك والتنسيق بين الوزارتين حول توجه وزارة الأشغال العامة والإسكان لإقامة ضاحية سكنية في اللاذقية.

وأكد الفراح أنه تم الاتفاق على أن يتم تخديم المنطقة بالبنى التحتية ليساعد هذا الأمر المشاريع السياحية المستقبلية القريبة منها، وخاص أن الأراضي المستملكة لوزارة السياحة لا يوجد فيها بنى تحتية.

ونوه معاون وزير السياحة بأهمية الاجتماع في التركيز على جهوزية الشركات التابعة للوزارة في تنفيذ البنى التحتية، مع لحظ وجود مشاريع سياحية في المنطقة ليصار إلى تخديمها مستقبلاً، على صعيد المياه والصرف الصحي.. إلخ، مع الاستفادة من خبرات الوزارة ودور ملموس للشركات الإنشائية على أن تتم زيادة الطاقة الاستيعابية للبنى التحتية بما ينعكس على المشاريع.

وأوضح الفراح أن هذا الأمر يخضع لموافقة الجهات الوصائية مع متابعة الموضوع ورفع محضر الاجتماع إلى لجنة الخدمات في رئاسة مجلس الوزراء وهي صاحبة القرار النهائي، من دون أن ينفي إمكانية لحظ هذا الموضوع في محافظات أخرى في حال استكمل الإجراءات وحصل على الموافقات، في إطار الاهتمام القائم حوله.

وزير الداخلية: الحصار على الشعب السوري ابتزاز سياسي واقتصادي لعرقلة الحل في بلدنا

الوطن

أكد اللواء محمد الرحمون وزير الداخلية أن الحصار الخانق الذي فرضه المتآمرون على سورية يهدف إلى قطع أبسط مقومات الحياة عن الشعب السوري كابتزاز سياسي واقتصادي لعرقلة الحل السياسي في بلدنا والحاق مزيد من الضرر والدمار في دعائم الوطن، مبيناً أن شعباً تزكي الحضارة كيانه لا يمكن أن يهان أو يرضى بمس سيادته وكرامته.

وقال اللواء الرحمون في كلمة له خلال حفل تخريج دفعة من دورات صف ضباط وأفراد في كلية الشرطة بدمشق أمس: إن السوريين يثبتون من خلال صمودهم أنهم أعصياء على القهر والخنوع مهما اشتدت نوائب الدهر وتكاثرت عليهم المحن وهم يسطرون كل يوم ملاحم التضحية والعز والإباء التي تستقي مدادها من دماء شهدائنا الأبرار.

وجدد وزير الداخلية باسمه وباسم قوى الأمن الداخلي عهد الوفاء والولاء للشعب والوطن وقائد الوطن الرئيس بشار الأسد مؤكداً أن قوى الأمن الداخلي ستبقى العين الساهرة على أمن المواطن وأمانه واليد الأمينة على حقوقه وحرياته لتعود سورية أيقونة حضارية تتزاحم فيها معالم المحبة والسلام والأمان.

من جانبه بيّن مدير كلية الشرطة العميد رضوان دبورة أن الخريجين تزودوا بالعلوم الشرطية والقانونية والعسكرية التي ترفع من كفاءتهم وتجعلهم قادرين على مواجهة الجريمة والمجرمين وتمكنهم من القيام بواجبهم على أكمل وجه.

تخلل حفل التخريج عروضاً عسكرية للخريجين وعدة فقرات وبيانات قتالية وتدريبية ورياضية.

إحداث مجلس أعلى للطاقة أهم توصيات ورشة العمل التي أقيمت في طرطوس حول الواقع الكهربائي والطاقة المتجددة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

أكد مازن حماد رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس أن ورشة العمل التي أقامتها الغرفة قبل نهاية شهر شباط الماضي برعاية وحضور وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل وحضور محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى وأمين فرع حزب البعث محمد حسين وعدد من المعنيين والمختصين حول واقع الكهرباء وأسباب عدم التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة واقتراح الحلول المناسبة، نجحت في وضع النقاط على الحروف، حيث تخلل الورشة الكثير من الأفكار والمقترحات والحلول للمشكلات والمعوقات التي يعاني منها المواطن والقطاعات الإنتاجية المختلفة نتيجة تراجع الواقع الكهربائي بسبب مدة التقنين الطويلة وندرة مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لأسباب مختلفة.

وأضاف حماد لـ«الوطن»: إنه وبعد انتهاء الورشة تم تشكيل لجنة لصياغة التوصيات والمقترحات في ضوء ما طرح خلال الورشة من ملاحظات وأفكار وأنه بعد إنجاز مهمتها قامت الغرفة بإرسال التوصيات والمقترحات إلى وزير الكهرباء عن طريق محافظ طرطوس من أجل دراستها والعمل على وضعها موضع التنفيذ، مشيراً إلى أن هذه التوصيات تتلخص بما يلي:

في مجال الأبحاث العلمية المتعلقة بالطاقة المتجددة:

• دراسة واقع الشبكة الوطنية ومدى قدرتها على استيعاب الطلب على الطاقة ووضع خطة قريبة ومستقبلية لنسبة مساهمة مشاريع الطاقة المتجددة المتاحة في ميزان الطاقة الوطني.

• تمويل الأبحاث الأكاديمية الجيدة والمتطورة كي تصبح واقعاً عملياً يمكن الاستفادة منه من خلال تطوير ودعم مراكز بحوث الطاقة لاسيما المتجددة في الجامعات وغيرها والعمل على إنشاء مركز بحثي في كل جامعة ضمن هيكلية جديدة وبدعم مالي.

في مجال البيئة التشريعية المطلوبة لدعم استخدام الطاقة المتجددة:

• العمل على إصدار تشريع بإحداث «المجلس الأعلى للطاقة المتجددة»: مهمته وضع سياسات واستراتيجيات خاصة بهذا المجال ومتابعة تطبيقها وتطوير التشريعات بالاستثمار في هذا المجال بصلاحيات استثنائية.

• توفير بيئة استثمارية آمنة للمستثمرين في مجال الطاقة.

• إصدار تشريع بإحداث صندوق وطني للطاقة المتجددة.

تفعيل القانون ٣ لعام ٢٠٠٩ في مجال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة:

التمويل

– السماح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية المساهمة في تأسيس شركات محدودة المسؤولية غايتها العمل في مجال التطوير والاستثمار في الطاقات المتجددة.

– السماح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتمويل وإقراض المشاريع الاستثمارية للطاقات المتجددة بشروط تحفيزية وميسرة كما يلي:

•رفع سقف القروض وتمويل المشروع بنسبة٥٠٪ من قيمته بضمانة المشروع ذاته.

• تمويل المشروع بقروض طويلة الأمد لمدة ١٥ عاماً.

• تمويل المشروع بفوائد تشجيعية.

السعر

– بالنسبة للسعر المعتمد حالياً للشراء البالغ ٧ سنتات يورو نظراً لثبات سعر الصرف في نشرة أسعار الصرف الصادرة عن المصرف المركزي الذي يتم على أساسه الصرف بالليرات السورية لقيمة الطاقة المنتجة والمباعة لوزارة الكهرباء، ونظراً لوجود عامل التضخم وانخفاض في القوة الشرائية للعملة السورية وانخفاض سعر صرفها مقابل اليورو يصبح من الضروري إقرار سعر متحرك غير ثابت يوازي سعراً عادلاً يغطي تكلفة إنتاج الطاقة مع هامش ربح مقبول بما يحقق الجدوى الاقتصادية لضمان التشجيع والاستمرار في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ويمكن ذلك بإجراء ما يلي:

• تعديل السعر المعتمد الحالي ٧ سنتات يورو وبشكل دوري ليصبح متوافقاً مع نسبة التضخم وفق المؤشرات الصادرة عن المصرف المركزي والمكتب المركزي للإحصاء.

• اعتماد سعر صرف خاص بمشاريع الطاقة المتجددة متوافق مع أسعار السوق الموازية.

في المجال الفني

• إصدار قرارات تسمح بضخ الإنتاج على الشبكة في حال تم فصل الشبكة عن المحطة وتوقف المحطة عن العمل ضمن شروط يمكن تحقيقها فنياً بالتعاون مع قسم التشغيل لدراسة الخطوط والحمولات وتوزيعها.

•السماح للتراخيص التي «أقل من ١٠٠كيلو واط» بالربط على المنخفض.

• الاستثمار في الشبكات الذكية وتبني القرارات الذكية للاستهلاك.

• اعتماد معايير البناء الأخضر أو البناء المستدام خصوصاً في مرحلة إعادة الإعمار بما يضمن تخفيض هدر الطاقة والحفاظ على البيئة.

• إصدار قرار يتم بموجبه إعفاء الخط المتوسط من التقنين في حال كان مجموع استطاعات المحطات المربوطة على الخط أكبر أو يساوي ٥٠ بالمئة من حمولة الخط في الذروة لأن المحطة وفرت القيمة المقتنة.

• إيجاد صيغة فنية مناسبة من قبل وزارة الكهرباء بالتنسيق مع المستثمرين من أجل تغذية قطاع جغرافي ما أو منشأة ما محيطة بالمشروع أو قريبة منه.

في مجال آليات التنفيذ على مستوى منشأة أو قطاع:

• تبني حل إسعافي من شأنه تخفيف الضغط على الحمولات الزائدة على الشبكة التي تغذي المدينة والأحياء بإنجاز مشاريع طاقة متجددة خاصة بالقطاع السياحي والقطاع الصناعي لرفده باحتياجاته من الطاقة بعيداً عن مخصصات المدينة والمواطنين وذلك بعد التنسيق المناسب مع وزارة الكهرباء أو المجلس الأعلى للطاقة الذي يكون قد أنشئ بحيث تخصص الكمية المنتجة لقطاع بعينه أو لمنشأة محددة.

نشير أخيراً إلى أن وزير الكهرباء وعد بتشكيل لجنة وزارية تمثل فيها الوزارات والجهات العامة ذات العلاقة مهمتها متابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات التي تخرج عن الورشة.

استبيان يكلف جمعية خيرية ٤٠ مليون ليرة واتهامات لجمعيات بالعمل لمصالح شخصية

مدير الشؤون الاجتماعية: جمعيات القنيطرة فقيرة وبسيطة وبعضها كسول يعتمد على التبرعات

القنيطرة - خالد خالد

شدد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل على أهمية وضع الإجراءات والخطوات التي يجب التركيز عليها من أجل تحسين الواقع الخدمي والتنموي وضرورة العمل على إشراك المجتمع الأهلي والفعاليات الاقتصادية وتشجيع العمل الشعبي والمبادرات الأهلية وتعزيز العمل التطوعي.

وأكد خلال الجلسة الثانية لمجلس المحافظة بدورته العادية الثانية على تطبيق القوانين والأنظمة وعدم السماح بمخالفات البناء والمتابعة الميدانية للمشاريع التي يتم تنفيذها، مضيفاً: إن المحافظة تعول على دور أعضاء مجلس المحافظة في الارتقاء بالواقع الخدمي.

رئيس مجلس المحافظة شحادة مرعي شدد على ضرورة الالتزام بالجلسات بعد أن لوحظ وجود استهتار لدى بعض الأعضاء وتغيبهم عن حضور الجلسة الثانية التي تعقد كل شهرين مرة.

وبيّن مدير الشؤون الاجتماعية نزار حسون أن جمعيات القنيطرة الخيرية قديمة وبسيطة والبعض منها كسول ولا تسعى لعقد اجتماعات مع المنظمات المانحة، منوهاً بوجود١٧ جمعية بالقنيطرة واعتمادها على التبرعات وهناك إعانات مالية من وزارة الشؤون، مضيفاً: مؤخراً تم التنسيق مع المنظمات الدولية لعقد اجتماع مع جمعيات القنيطرة لتشجيعه وتعليمه على إقامة مشاريع تخدم أبناء المحافظة.

وأشار حسون إلى مراجعة عدد من المواطنين للمديرية للشكوى على إحدى الجمعيات الخيرية التي توزع سلاً غذائية وتم الطلب منهم تقديم شكوى خطية لتحويلها إلى الرقابة بالوزارة ولكنهم رفضوا ذلك، مضيفاً في رده على تساؤل أحد الأعضاء عدم توزيع جمعية المبرات للمسجلين في منطقة الزاهرة مادة الطحين، على حين يحصل المسجلون بجرمانا على المادة: إن الزاهرة تصنف كمدينة على حين جرمانا منطقة ريفية وأهلها بإمكانهم تصنيع الخبز.

بدوره أوضح مدير التجارة الداخلية حمدي العلي العمل على تأمين متطلبات أبناء المحافظة من المحروقات والطحين ومستلزمات الإنتاج من خميرة وملح وغيرها، مبيناً أن مخابز المحافظة تمتلك مواد تكفيها أسبوعاً كاملاً لإنتاج الخبز، مضيفاً: إن المديرية تفتقر إلى المراقبين وفيها حالياً ٨ فقط منهم اثنان مفرغان لمحطتي سادكوب وحجازي لتأمين السرافيس العاملة على الخطوط الخارجية والداخلية.

وأضاف: إن الوضع الفني لمخبز جبا غير مناسب والبناء آيل للسقوط لوجود تشققات بالحيطان وهناك فكرة لنقل مخصصات المخبز إلى الفرن الاحتياطي لأن المخبز خاص وصاحبه خارج البلاد وتحت إشراف البلدية.

وطرح فراس الحفري قضية الجمعيات الإنسانية العاملة بالقنيطرة والتي هي جمعيات المفترض أنها تعمل لخدمة أبناء المحافظة ولكنها جمعيات لتحقيق مصالح شخصية، مؤكداً أن هناك ازدواجية في توزيع الإعانات لأن هناك عائلات تحصل على أكثر من معونة من جهات مختلفة وبعض العائلات لا تحصل على أي معونة.

ولفت الحفري إلى أن إحدى الجمعيات قامت بإجراء استبيان للمسجلين لديها بتكلفة ٤٠ مليون ليرة ومن نتائج الاستبيان سيتم شطب ٥٠٠٠ عائلة وعدم حصولها على المساعدات الإغاثية.

وتساءل حسن الطويل عن أحقية موظفة حكومية بمديرية الصحة باستلام سيارة متوقفة أمام منزلها بحجة أنها معطلة على حين تستخدم مادة البنزين لسيارة زوجها!

وبارك أيمن الجبر للمؤسسة السورية للتجارة إنجازها بطرح مادة البطاطا بصالاتها بسعر ٦٠٠ ليرة، على حين أنها تباع بالسوق المحلية بـ٥٢٥ ليرة.

وطالب خالد اللاي الإسراع في تسليم المساكن العمالية للمكتتبين وزيادة مخصصات أبناء الغمانية والعدنانية والشوكتلية وتجمع واسط بمادة الخبز والحد من ارتفاع أسعار المواد.

وطالب أمجد حمد بتأهيل نادي السلام الرياضي في تجمع عرطوز الضهرة بعد أن طالته يد الإرهاب، وتفعيل الألعاب الجماعية.

وشدد زياد أحمد على تشجيع الأهالي على زراعة حدائقهم وضرورة قيام مديرية زراعة القنيطرة بتوزيع خمس غراس زيتون مجاناً للأهالي لزراعتها بكل منزل، ومنح قروض طويلة الأجل للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتوسع بافتتاح فروع للجامعات وخاصة بالاختصاصات التي تحتاجها تربية القنيطرة.

ومن المطالب تقديم محفزات ومكافآت لتشجيع الأطباء في مشفى أبا‌ئة حيث من الملاحظ نزوح وعزوف الأطباء عن البقاء بالمشفى وتجديد عقودهم، والسعي مع الجهات المعنية للإسراع بعودة أهالي منطقتي التضامن والحجر الأسود إلى منازلهم.